أوراق تأمينية

مصباح كمال*: لماذا أهمل الاقتصاديون الكلاسيكيون التأمين؟

لماذا أهمل الاقتصاديون الكلاسيكيون التأمين؟
قراءة في حدود الإطار النظري للاقتصاد السياسي الكلاسيكي

مقدمة

تأتي هذه الورقة في سياق مشروع بحثي أوسع أنجزته عام 2020 بعنوان **مكانة التأمين في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي**، وقد قُدِّم آنذاك إلى ناشر في بيروت، إلا أن محدودية جمهور قرّاء كتب التأمين وعوامل أخرى حالت دون نشره. ومع تباعد أمل النشر، رأيت أن أقدّم للقارئ خلاصات مركزة من ذلك البحث في ورقتين.

تتناول **الورقة الأولى (الحالية)** أسباب إهمال الاقتصاديين الكلاسيكيين لموضوع التأمين وتبحث في حدود الإطار النظري الذي اعتمدوه، بينما تقدم **الورقة الثانية** (الذي سيعرض للنشر لاحقًا) عرضًا موجزًا لمواقف عدد من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين تناولتُ كتاباتهم بالتفصيل في المخطوطة الأصلية.

وتهدف هذه الورقة إلى إعادة فتح النقاش حول موقع التأمين في الفكر الاقتصادي، وإبراز أن غيابه النسبي عن النظرية الكلاسيكية لم يكن نتيجة تجاهل بسيط، بل كان انعكاسًا لحدود معرفية ومنهجية في الإطار النظري الذي صاغه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

إن إعادة طرح هذه الأسئلة لا تهدف فقط إلى سدّ ثغرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، فهو خارج معرفتنا، بل إلى تعميق فهم العلاقة بين المخاطر والمؤسسات والتطور الاقتصادي، وهي علاقة أصبحت مركزية في الاقتصاد المعاصر، حيث يشكّل التأمين أحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أطروحة الإهمال

تقوم أطروحة إهمال التأمين على أن منظّري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لم يمنحوا هذا النشاط مكانة نظرية تتناسب مع أهميته العملية، رغم حضوره المبكر في مجالات مثل التأمين البحري

والتجاري. فقد انشغل روّاد هذا الفكر، مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس وجون ستيوارت ميل وماركس أيضًا، بقضايا اعتبروها جوهر التحليل الاقتصادي، كالقيمة والعمل وتوزيع الدخل والتجارة الدولية وتراكم رأس المال.

وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا في بناء الاقتصاد السياسي الحديث، فإنها لم تُفسح مجالًا لمعالجة مستقلة للتأمين أو لإدارة المخاطر، فظلّ يُنظر إليه كنشاط ثانوي يُدرج ضمن تكاليف التداول، لا كمؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها.

وتكشف هذه المفارقة، بين الأهمية العملية للتأمين وغيابه النظري، عن فجوة واضحة في الفكر الكلاسيكي، وتثير تساؤلات حول أسباب هذا الغياب: هل يعود إلى محدودية أدوات التحليل؟ أم إلى طبيعة المرحلة التاريخية التي لم تكن فيها إدارة المخاطر جزءًا بنيويًا من عملية التراكم؟ أم إلى ضعف تطور المؤسسات المالية آنذاك؟

مدى صحة الأطروحة

لا يمكن اعتبار هذه الأطروحة مطلقة، بل هي صحيحة جزئيًا. فالتأمين لم يكن محورًا مركزيًا في النظرية الكلاسيكية، لكنه لم يكن غائبًا تمامًا أيضًا. فقد ورد في سياقات متفرقة، خاصة في تحليل التجارة والمخاطر. ويُعد تناول آدم سميث للتأمين البحري في **ثروة الأمم** مثالًا على إدراك أهميته العملية، وإن دون تطوير إطار نظري مستقل له.

أسباب الإهمال

يمكن تفسير هذا الإهمال بجملة من العوامل المرتبطة بطبيعة الإطار النظري الكلاسيكي:

أولاً، **مركزية الإنتاج المادي في نظرية القيمة**. اعتمد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي تصورًا يربط القيمة بالإنتاج المادي[1] والعمل المُنتج. وبما أن التأمين لا ينتج سلعة مادية ولا يضيف قيمة قابلة للقياس وفق نظرية العمل، فقد صُنّف ضمن الأنشطة غير المنتجة.

[1] هناك إشكالية في توصيف "الإنتاج في التأمين" وزمن الإنتاج حاولنا إثارتها في دراسة سابقة: "هناك إشكالية في تحديد زمن إنتاج السلعة التأمينية وزمن استهلاكها. عادة ما يشير ممارسو التأمين إلى بيع وثيقة التأمين على أنه إنتاج للسلعة التأمينية. وهو قد يكون كذلك عندما تباع الوثيقة الآن وبعد يوم ينشأ ضرر أو خسارة لموضوع التأمين (الوفاة في التأمين على الحياة، الحريق في التأمين على الممتلكات، الإصابة البدنية في تأمين الحوادث الشخصية، اصطدام في التأمين على السيارات، إلخ). هنا يكون الإنتاج والاستهلاك متقاربين زمنياً.

وبالتالي ظهر التأمين في كتابات الكلاســـيكيات بوصـــفه جزءًا من تكاليف التداول، لا كظاهرة اقتصادية تستحق تحليلًا نظريًا مستقلاً.

وهكذا لم يكن الإطار النظري الذي يربط القيمة بالإنتاج المادي قادرًا على اســـتيعاب الأنشـــطة التي تقوم أســـاسًـــا على إدارة المخاطر أو تحويلها (تحويل عبئها المالي) إلى شـــركة التأمين لقاء مبلغ مالي محدد (قسط التأمين).

ثانيًا، **غياب نظرية متطورة للمخاطر**، إذ كانت نظرية الاحتمالات في زمن الكلاســـيكيات في بداياتها، ولم تكن الأدوات الرياضـية أو الاكتوارية قد تطورت بما يسـمح لفهم المخاطر وتحليلها بصـــورة منهجية. وبغياب إطار نظري للمخاطر، لم يكن من الممكن دمج التأمين في التحليل الاقتصـادي، لأن جوهر نشـاطه يقوم على تسـعير الخطر وتجميعه وتوزيعه. وبالتالي لم يمتلك الاقتصاديون الكلاسيكيون اللغة التحليلية أو الأدوات المفاهيمية التي تسمح لهم لفهم التأمين كآلية اقتصادية متكاملة.

ثالثًا، **محدودية نطاق التأمين**. خلال القرنين الثامن عشـر والتاسـع عشـر كان التأمين نشـاطًا محدود النطاق نسبيًا، إذ اقتصر أساسًا على التأمين البحري، التأمين من الحريق، بعض أشكال التأمين على الحياة. أما التأمين الاجتماعي—مثل التأمين الصـــحي وتأمين البطالة وأنظمة المعاشات—فلم يظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر، خصوصًا مع الإصلاحات الاجتماعية التي شهدتها ألمانيا في عهد بسمارك.

لذلك بدا التأمين للكلاسـيكيات نشـاطًا تجاريًا محدود التأثير، لا مؤسـسـة اجتماعية ذات أهمية بنيوية في الاقتصاد.

رابعًا، **النظرة السلبية إلى الخدمات المالية**، حيث اعتُبرت المؤسسات المالية، ومنها شركات التأمين، أنشـــطة غير منتجة تســـتحوذ على جزء من الفائض، الأمر الذي أبعدها عن مركز

وهذا التوصـيف يؤشـر على ما يعرف بعكس دورة الإنتاج inversion of the production cycle فخلافاً للشـركات المنتجة للسـلع المادية فإن شـركات التأمين تبيع منتجاتها (أي سـلعها المجسـدة في وثائق التأمين) وتسـتوفي أقسـاط التأمين عنها قبل أن تقوم بالإنتاج الحقيقي لسـلعها – أي قبل أن تقوم بتسـوية المطالبات بالتعويض وتسديد أقيامها. إن طول دورة الإنتاج (الفترة الممتدة من تاريخ استيفاء قسط التأمين وتاريخ تسديد التعويض) قد يمتد لسـنوات عديدة كما هو الحال في تأمينات الحياة والمسـؤوليات المدنية والتعاقدية". راجع: مصباح كمال، **ماركس والتأمين ومقالات أخرى** (مكتبة التأمين العراقي، 2023)، ص 20-21.

الاهتمام النظري. وقد أدى هذا التصـور إلى التعامل مع التأمين بوصـفه تكلفة يجب تقليلها، لا مؤسسة اقتصادية تستحق تحليلًا نظريًا مستقلاً.

رغم هذا التهميش النظري، كان التأمين يؤدي دورًا مهمًا في دعم التجارة وتوسّـع الأسـواق. غير أن المشـكلة لم تكمن في ضـعف أهميته، بل في محدودية الإطار التحليلي السـائد، الذي لم يكن قادرًا على استيعاب مفاهيم مثل المخاطر وعدم اليقين ودور المؤسسات المالية.

وبذلك يمكن القول إن التأمين لم يُهمَل لأنه غير مهم، بل لأنه لم ينسـجم مع نموذج تحليلي يقوم على الإنتاج المادي ونظرية القيمة القائمة على العمل.

حدود الإطار الكلاسيكي في تحليل التأمين

يتضح أن غياب التأمين عن صلب النظرية الكلاسيكية يعود إلى أربعة حدود رئيسية: ربط القيمة بالإنتاج المادي، ضـعف أدوات تحليل المخاطر، محدودية التأمين الاجتماعي، والنظرة السـلبية للمؤسسات المالية. وقد حالت هذه العوامل دون إدراك التأمين كعنصر بنيوي في الاقتصاد.

الثابت الآن أن التأمين مكوّن أسـاسـي في البنية المؤسـسـية للرأسـمالية، لا مجرد خدمة مالية. فالتأمين مؤسسة تُحوّل المخاطر إلى وحدات قابلة للحساب من خلال تطبيقات العلوم الإحصائية والاكتوارية، وتحوّل عدم اليقين إلى اسـتقرار، وتحوّل المدخرات إلى اسـتثمار. وبذلك، يصـبح التأمين شرطًا من شروط التنمية الاقتصادية الحديثة.

قراءة ماركسية

يمكن توسـيع تفسـير إهمال التأمين في الفكر الكلاسـيكي من خلال منظور ماركسـي يربط تطور الفكر الاقتصـادي بالبنية التاريخية للرأسـمالية. فمن هذا المنظور، لم يكن الاقتصـاد السـياسـي الكلاسيكي مجرد منظومة فكرية محايدة، بل كان يعكس مصالح الرأسمالية الصناعية في طورها المبكر. ولذلك ركّز على الإنتاج المادي بوصفه المصدر الأساسي للقيمة، بينما بقيت المؤسسات المالية، ومنها التأمين، في موقع ثانوي.

كما أن التأمين، في التحليل الماركسـي، ليس مجرد خدمة مالية، بل يؤدي وظائف مهمة في النظام الرأسـمالي، منها: إدارة المخاطر التي تهدد تراكم رأس المال، والمسـاهمة في إعادة إنتاج قوة العمل عبر أشكال التأمين الاجتماعي، وامتصاص الصدمات في دورة رأس المال.

ومن هذا المنطلق يمكن فهم غياب التأمين عن النظرية الكلاسيكية باعتباره انعكاسًا لمرحلة تاريخية لم تكن فيها الرأسمالية المالية قد أصبحت بعد عنصرًا مركزيًا في عملية التراكم.

من باب الختام

يتبيّن من هذا العرض أن التأمين، رغم موقعه الهامشي في النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، كان في الواقع أحد الأعمدة البنيوية التي قامت عليها الرأسمالية الحديثة. فقد أدّى التأمين البحري دورًا حاسمًا في توسّع التجارة الدولية، وفي تمكين الأسواق من تحمّل المخاطر الملازمة للنقل عبر المحيطات، وتثبيت الثقة في المعاملات بعيدة المدى. ومع اتساع المشروع الكولونيالي الأوروبي في القرن التاسع عشر، أصبح التأمين جزءًا لا يتجزأ من البنية التحتية المالية التي دعمت السيطرة على طرق الملاحة، واستغلال الموارد، وربط المستعمرات بالأسواق الأوروبية. وبذلك تحوّل التأمين إلى أداة تمكينية للتوسع الإمبراطوري، إذ وفّر الغطاء المالي الذي جعل المغامرة الكولونيالية ممكنة ومربحة.

لكن هذا الدور العملي الواسع لم يجد انعكاسًا مكافئًا في النظرية الكلاسيكية. فالمشكلة لم تكن في التقليل من أهمية التأمين، بل في ضيق الإطار التحليلي الذي اعتمدته هذه النظرية، والقائم على مركزية الإنتاج المادي ونظرية القيمة المستندة إلى العمل لدى سميث وريكاردو وماركس. هذا الإطار لم يكن قادرًا على استيعاب ظواهر مثل إدارة المخاطر، وعدم اليقين، وتطور الأدوات المالية، وصعود المؤسسات غير الإنتاجية — وهي عناصر أصبحت لاحقًا جزءًا أساسيًا من البنية الرأسمالية في القرن العشرين.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن التأمين، رغم غيابه النسبي عن قلب النظرية الكلاسيكية، كان عنصرًا مؤسسيًا محوريًا في توسّع الرأسمالية وفي عملها الفعلي. فقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون دوره العملي في تقليل المخاطر وتسهيل التبادل واستقرار الأرباح، لكن النموذج النظري الذي اعتمدوه لم يكن مهيأً لمنحه مكانة تحليلية مستقلة. وهكذا بقي التأمين أكبر من أن يُهمل، لكنه ظلّ خارج الإطار النظري الذي صاغته الكلاسيكيات، في حين كان في الواقع جزءًا أساسيًا من البنية التي مكّنت الرأسمالية من التوسع عبر البحار والمستعمرات، ثم من إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وبذلك يمكن القول إن إهمال التأمين في الفكر الكلاسيكي لم يكن نتيجة تجاهل بسيط، بل كان انعكاسًا لحدود معرفية ومنهجية في ذلك الإطار النظري، وهي حدود لم تُتجاوز إلا مع تطور الاقتصاد النيوكلاسيكي[2] والاقتصاد المالي ونظريات المخاطر وعدم اليقين في القرن العشرين.

15 آذار 2026

الهوامش

1. هذه الورقة جزء من مشروع بحثي أوسع بعنوان **التأمين في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي: دراسة لحضور التأمين في كتابات آدم سميث، ديفيد ريكاردو، توماس مالثوس وكوندورسيه، جان بابتيست ساي، وليم ناسو سينيور، كارل ماركس، والتر باجوت**، أُنجز عام 2020 ولم يُنشر لأسباب تتعلق بظروف النشر وسوق الكتاب.

2. حول تطور التأمين الاجتماعي في أوروبا يُشار عادة إلى إصلاحات بسمارك في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر بوصفها نقطة الانطلاق المؤسسية. راجع: مصباح كمال، "التأمين الاجتماعي والزراعي في الفكر الاشتراكي – كارل كاوتسكي نموذجاً،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح كمال:* التأمين الاجتماعي والزراعي في الفكر الاشتراكي – كارل كاوتسكي نموذجاً – شبكة الاقتصاديين العراقيين

* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/ar/

[2] كان وليام ستانلي جيفونز أحد المؤسسين الثلاثة للاقتصاد النيوكلاسيكي (مع ليون والراس Léon Walras 1834-1910 وكارل مينجر Carl Menger 1840-1921). وكان أول من صاغ بوضوح التحول من نظرية القيمة-العمل إلى نظرية المنفعة الحدّية، وبها دشن بداية المنهج الرياضي في الاقتصاد. راجع: مصباح كمال، "وليم ستانلي جيفونز وحضور التأمين في كتبه،" مجلة الثقافة الجديدة، العدد 421، أيار 2021، ص 59-70. تشرت الدراسة أيضًا في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: مصباح كمال *: وليم ستانلي جيفونز وحضور التأمين في كتبه – شبكة الاقتصاديين العراقيين